أبرز الانتهاكات ضد المجال الإنساني خلال النزاع في سوريا

مقتل 1109 من الكوادر العاملة في المجال الإنساني في غضون ثماني سنوات،
و3984 منهم لا يزالون قيد الاعتقال

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأربعاء 13 آذار 2019

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: المقدمة.

ثانياً: أبرز تحديات العمل في المجال الإنساني في سوريا.

ثالثاً: حصيلة أبرز الانتهاكات بحق القطاع الإنساني وفق قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

رابعاً: نماذج عن حوادث لانتهاكات فظيعة وقعت بحقِّ القطاع الإنساني في سوريا.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: المقدمة:

تميَّز النزاع المسلح الداخلي في سوريا بتحديات غير مسبوقة للمنظمات الإنسانية والعاملين فيها، ويعتبر من أسوأ النزاعات في العالم من حيث تداعياته على تلك المنظمات، ليس فقط من ناحية عرقلة عملها وتعطيل مهامها، بل على صعيد استهدافها أيضاً بعمليات القصف والاعتداء على نحو مُتعمَّد وبشكل متكرر، وشكَّل هذا صدمة إنسانية لعدد كبير من العاملين في المجال الإنساني والحقوقي والإعلامي، حيث لم تكتفي قوات النظام السوري بمحاصرة مناطق تحتوي عشرات أو مئات آلاف الأشخاص، بل منعت المنظمات الإنسانية المحلية والدولية من إدخال المساعدات الإنسانية وتقديم الخدمات الطبية، ثم قصفت المراكز التي تُقدِّم هذه الخدمات داخل تلك المناطق المحاصرة، وفي هذا الجانب يتفوَّق النظام السوري في مستوى الوحشية على كثير من الأنظمة الدكتاتورية العنيفة، ثمَّ اتبعت القوات الروسية بعد تدخلها في سوريا في 30/ أيلول/ 2015 النَّهج ذاته، وقصفت على نحوٍ مُتعمَّد مراكز طبية، ومراكز للدفاع المدني ضمن المناطق المحاصرة وخارجها.

إنَّ القانون الدولي الإنساني واضح في منح صلاحيات لتوفير أعمال الإغاثة ذات الطبيعة الإنسانية في النِّزاعات المسلحة الداخلية أو الدولية، وبشكل خاص عندما يُعاني المدنيون من صعوبات بسبب ندرة الإمدادات الأساسية مثل المواد الطبية والغذائية، وهذا ما حصل في عشرات المناطق والمدن في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى الآن، كما ورد في (البروتوكول2، المادة 2-18؛ اتفاقيّة جنيف 4، المواد 17، 23، و59؛ البروتوكول1، المادة 70)، وتحوَّل هذا الحق إلى قاعدة عرفية

في القانون الإنساني العرفي، حيث تنصُّ القاعدة 55 على أنه: "يجب على أطراف النزاع السماح وتيسير المرور السريع ودون عائق للإغاثة الإنسانية للمدنيين المعوزين، التي تعتبر غير متحيزة في طابعها وتتم دون أي تمييز ضار، مع مراعاة حق الأطراف في الرقابة" والقاعدة 56: "يؤمِّن أطراف النزاع للأفراد المخولين بالعمل في الإغاثة الإنسانية حرية الحركة اللازمة للقيام بوظائفهم. ويمكن تقييد حركتهم مؤقتًا في حالات الضرورة العسكرية القهرية فحسب".

وقد وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/ 2011 تعرُّضَ المراكز العاملة في سوريا في المجال الإنساني والعاملين فيها إلى عمليات استهداف منهجي وواسع النطاق، ولم يقتصر الاستهداف على عمليات القتل والقصف، بل امتدَّ إلى الملاحقة بهدف الاعتقال والتَّعذيب والإخفاء القسري، وأخيراً لاحقهم الاستهداف في سوريا في أثناء تأدية عملهم في انتشال الضحايا وإسعاف المصابين وسط القصف والدمار.

يهدف النظام السوري وحلفاؤه من عمليات استهداف المنظمات الإنسانية والعاملين فيها إلى إرهاب أي شخص يرغب بالانضمام لهذا العمل الخطير وردعه عن ذلك؛ لأن هذا العمل يُسهم بشكل أساسي في تعزيز قدرة صمود المجتمع. ويرغب النظام السوري في وقوع أكبر قدر ممكن من الضرر والمعاناة لجميع المدنيين المعارضين له، وقد وثَّقنا معاناة عدد كبير من المواطنين السوريين المرضى والجرحى، بل ووفاة كثيرين منهم؛ نظراً لمنع إيصال المساعدات الإنسانية وقصف المراكز العاملة فيها وبالتالي فقدان المواد الطبية والغذائية.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

"قد يكون بالإمكان ربما تخيُّل منع إدخال المساعدات الإنسانية، بما يشمل ذلك من انتهاك أساسي لحقوق الإنسان، لكن من الصعب جداً تصوُّر قيام نظام بقصف متكرر للمنظمات الإنسانية وملاحقة العاملين فيها وقتلهم، لقد وصل التوحش إلى مستوى مخيف، وأصبحت مهمة إنقاذ وإغاثة المدنيين عملاً يودي بصاحبه إلى الموت، وهذا هو الهدف الأساسي للنظام السوري من استهداف المنظمات الإنسانية؛ ليحقق أكبر قدر ممكن من المعاناة للمدنيين عبر منع أي أحد من إنقاذهم".

منهجية:

يستعرض هذا التقرير حصيلة أبرز الانتهاكات بحق العاملين في المجال الإنساني والمنشآت العاملة لهم منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2019، ويستعرض نماذج من تلك الحوادث، بهدف إعطاء تصوُّر عن حجم الخسائر المادية والبشرية التي تعرَّض لها قطاع العمل الإنساني العامل في سوريا.

وبحسب منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإنَّ الكوادر العاملة في المجال الإنساني تشمل (العاملين في الحقل الطبي من أطباء ومُمرضين ومُسعفين، وصيادلة، ومخبريين، وإداريين، إضافة إلى العاملين في تشغيل ونقل الوسائط الطبية، وكذلك كوادر الدفاع المدني، وأخيراً العاملين في الحقل الإغاثي) في حين أنَّنا نقصد بالمراكز الحيويَّة العاملة في المجال الإنساني (المراكز الطبية، ومراكز الدفاع المدني، والمنشآت والقوافل الإغاثية).

استندَ التقرير أولاً على عمليات التَّوثيق والرَّصد والمتابعة اليومية التي يقوم بها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل روتيني مستمر، وثانياً على روايات لناجين وشهود عيان ونشطاء إعلاميين محليينَ تحدَّثنا معهم عبر الهاتف أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما قُمنا بتحليل عدد كبير من المقاطع المصوَّرة والصور التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التَّواصل الاجتماعي، وقد أظهرت مقاطع مصوَّرة بثَّها نشطاء محليون دماراً واسعاً في مراكز حيويَّة طبيّة، ومراكز للدفاع المدني ومنظمة الهلال الأحمر. ونحتفظ بنسخٍ من جميع المقاطع المصوَّرة والصور الواردة في هذا التَّقرير ضمن قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخٍ احتياطية على أقراصٍ صلبة، نرجو الاطلاع على منهجية [1] الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

معظم الهجمات التي وثَّقناها أثبتت التَّحقيقات فيها أنَّ المناطق المستهدفة كانت عبارة عن مناطق مدنية لا يوجد فيها أية مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة في أثناء الهجوم أو حتى قبله. ولم تراعِ القوات المعتدية مبدأ التَّناسب في استخدام القوة، وشكَّلت بالتالي كثير من الهجمات جرائم حرب، كما أننا لم نرصد توجيهَ أي تحذير للمدنيين من قِبَل القوات المُعتدية قبيل الهجوم كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

يحتوي هذا التقرير نماذج من الشهادات التي نُسجلها، وقد أوردنا فيه خمسَ شهادات حصلنا عليها عبر حديث مباشر مع الشهود، وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدِّمونها في هذا التَّقرير دونَ أن نُقدِّم أو نعرض عليهم أية حوافز، كما حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنيبهم معاناة تذكُّر الانتهاك، وتمَّ منحُ ضمانٍ بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

[1] "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <<http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf>> شوهد في 12/3/2019.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاكات التي حصلت، كما لا يشملُ الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسيَّة.

ثانياً: أبرز تحديات العمل في المجال الإنساني في سوريا:

لاحظنا أنَّ استهداف العاملين في المجال الإنساني ومعداتهم كان تكتيكاً مُتَّبعاً من قبل النظام السوري منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي في آذار/ 2011، حيث تمت ملاحقة المسعفين والمشافي والأطباء، الذين يقدمون المعونة لجرحى المظاهرات، كما لوحقَ كل من قام بتأمين مواد طبية أو أدوية للعلاج، ومازلنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نُعاني من اختفاء أحد الأطباء –المتطوع ضمن فريق عملنا– قسرياً من مدينة دمشق منذ كانون الثاني/ 2012 حتى الآن على خلفية ممارسته عمله الإغاثي الطبي.

لقد أدرك النظام السوري الدور الحيوي للعاملين في الحقل الإنساني في تخفيف معاناة المدنيين، فخطَّط بشكل مدروس لملاحقتهم واعتقالهم، ليس هم فقط بل طال ذلك كل من يُشتبَهُ بتعاونه معهم، كما حاصرت قوات النظام السوري وداهمت العديد من المشافي والعيادات والمشافي الميدانية، التي كانت تقوم بتقديم الإسعافات لجرحى المظاهرات، واختطفت العديد منهم من داخل تلك المشافي كما اعتقلت العاملين فيها، وكانت هذه هي طبيعة المرحلة الأولى بشكل مختصر لأوضاع العمل في المجال الإنساني للأفراد والمنظمات في المناطق التي كان يُسيطر عليها النظام السوري.

تقول نور الخطيب مديرة قسم المعتقلين في الشبكة السورية لحقوق الإنسان وإحدى مؤسسي المنظومة الطبية في محافظة حماة: **"بعد ثلاثة أيام من زيارة بعثة المراقبين العرب إلى حي باب قبلي في مدينة حماة والمشفى الميداني فيه، وتحديداً في يوم 25/ كانون الثاني/ 2012 هاجمت قوات النظام السوري الحي من محاور عدة، وبدأت قصفَه بقذائف الهاون تزامناً مع اشتباكات على أطراف الحي مع عناصر الجيش الحر؛ تسبَّب القصف الذي استمرَّ حتى ساعة متأخرة من الليل في مقتل رجل مُسنٍّ وإصابة قرابة 20 مدني. وفي صباح اليوم التالي اقتحمت قوات النظام السوري الحي وأحرقت المشفى الميداني. المشفى الميداني في حي الحميدية أيضاً تعرَّض لقصف قوات النظام السوري، ثم قاموا بحرقه ووضعوا فيه أسلحة واستقدمت قوات النظام السوري الإعلام الموالي له وصوَّر المشفى على أنه وكر للإرهابيين".**

في المرحلة التالية ومع بدء خروج مناطق من الأرض السورية عن سيطرة النظام السوري، توسَّع عمل المنظمات الإنسانية، ولجأت كل واحدة منها إلى الترخيص في إحدى دول العالم، بعد أن رفض النظام السوري ترخيص أية منظمة إغاثية خارج سلطته الأمنية، وبدأت تلك المنظمات بافتتاح مراكز لها في تلك المناطق، وتم اعتماد الكثير منها مثل المنظمات المحلية الشريكة للأمم المتحدة، إلا أنها لا تزال تعاني من تحديات كبيرة، على رأسها القصف الجوي والمدروس من قبل قوات

النظام السوري، واستهداف مقرات المنظمات وكوادرها العاملة في الميدان، وقد سجَّلنا في كثير من الأحيان ترافقَ قصف المناطق المدنية وارتكاب المجازر مع قصف المراكز الطبية والإغاثية من أجل منع تلك المنظمات من تقديم المساعدة عندَ أقصى درجات الحاجة إليها.

وكنموذج صارخ عن هذه الحالة تحديداً نرجو الاطلاع على تقريرنا الذي يوضِّح ما قامت به قوات الحلف السوري الروسي قُبيل في أثناء الهجوم الكيميائي على مدينة خان شيخون في 7/ نيسان/ 2017.

ولعلَّ أبرز الصعوبات كانت لجوء النظام السوري وحليفه الروسي إلى تكتيك بربري أثناء القصف، فلم تكتفي القوات بقصف المنطقة، بل عمدت في كثير من الهجمات إلى إعادة قصف النقطة ذاتها مرة ثانية بعد مرور بضع دقائق، بهدف قتل كل من يحاول إنقاذ ضحايا الهجوم الأول، وهو ما يُعرف بسياسة الضربة المزدوجة[2]، التي غالباً ما يكون ضحاياها مسعفون وعناصر من الدفاع المدني.

ويُضاف إلى ذلك تحدٍ من نوع آخر، لا يزال الكشف عن أسبابه بحاجة إلى مزيد من التَّحقيق، وهو قيام قوات النظام السوري وحليفه الروسي بقصف مواقع المشافي التي قامت منظمات طبية بتسليم إحداثياتها للأمم المتحدة من أجل تجنُّب قصفها وضمان سلامتها.

إنَّ القوة التدميرية للأسلحة المستخدمة من قبل قوات الحلف السوري الروسي ألحقت أضراراً مادية جسيمة بها وأخرجت العديد منها عن الخدمة على الرغم من عمليات تحصين المنشآت العاملة في المجال وإنشاء بعضها في الأقبية والمغارات.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد محمد السمان[3]، مدير مشفى الرحمة في مدينة خان شيخون بريف محافظة إدلب الجنوبي، حيث أفادنا بالتالي: "**استهدفت الطائرات الحربية الروسية والسورية المشفى نحو 12 مرة، وبشتى أنواع الصواريخ مُخلفة أضراراً مادية متفاوتة في بناء المشفى وتجهيزاته، على الرغم من تحصينه بدرجة عالية، حيث كان يخرج عن الخدمة لساعات أو أيام قليلة ثم نُعيد تأهيله بالسرعة الممكنة فهو المشفى الوحيد في المنطقة؛ تسبَّب الاستهداف المتكرر بتصدعات بسيطة في سقف المغارة، التي أُنشأ المشفى داخلها، وفي يوم الخميس 8/شباط/ 2018 نفَّذت طائرتان حربيتان روسيتان ما يزيد عن 8 غارات متتالية على المشفى بصواريخ ذات أثر تدميري كبير لم يسبق أن استخدامها سابقاً في قصف المشفى، واستهدفت سقفه والبوابة بشكل أساسي؛ ما تسبَّب بوفاة اثنين من كوادر المشفى وانهيار جزء من سقف المغارة، وإغلاق بوابتي دخول المشفى الرئيسة والاحتياطية، وقد حوصرنا يومها داخل المشفى إلى أن تمكنَّا باستخدام أدوات حفر بسيطة من حفر حفرة في الجدار والخروج منه**" أضاف محمد أنَّ المشفى خرج بشكل كامل عن الخدمة بعد هذه الحادثة.

---

2 سياسة اتَّبعها النظام السوري والروسي تقوم على مبدأ إعادة قصف الموقع المستهدف ذاته بعد مضي عدة دقائق بهدف إيقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر البشرية من كوادر الدفاع المدني وفرق الإسعاف والأطباء.

3 تواصلنا معه عبر برنامج السكايب في 11/ شباط/ 2018

ويُعتبر تحكُّم النظام السوري بغالبية المساعدات المقدمة من منظمة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة تحدياً كبيراً من نوع آخر أمام المنظمات الإنسانية الوطنية ذات المصداقية العالية، وقد وردتنا في العديد من المرات معلومات ذات مصداقية عالية تُفيد بأن مكتب دمشق التابع لمنظمة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة يُدار بشكل رئيس من قبل أولاد مسؤولين رفيعي المستوى ضمن النظام السوري، كما أن اعتماد منظمة الشؤون الإنسانية داخل سوريا على الهلال الأحمر السوري يُعدُّ بحدِّ ذاته مصدر تشكيك في نزاهة وعدالة توزيع المساعدات، لأنَّ الهلال الأحمر السوري مهيمن عليه بشكل شبه كامل من قبلِ الأجهزة الأمنية وأولاد المسؤولين الموالين للنظام السوري، حاله كحال أغلب مؤسسات الدولة في ظلِّ نظام حكم أمني شمولي.

لقد تمَّ توزيع القسم الأكبر من المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في سوريا إلى مناطق بحسب رغبة النظام السوري، وبالتالي ليست هي المناطق الأكثر تضرراً على الإطلاق، وتمَّ التعاون مع المنظمات الوطنية المحلية السورية ذات المصداقية العالية بالحدِّ الأدنى مقارنة مع التَّنسيق الدائم مع الهلال الأحمر السوري.

وإضافة إلى النظام السوري الإيراني الروسي، قامت أطراف أخرى بممارسات شكَّلت تحديات من نوع آخر أمام المنظمات الإنسانية والعاملين فيها في سوريا، فقد اقتحمت عناصر تتبع تنظيم داعش مشافٍ ميدانية ومستوصفات ومراكز تابعة للهلال الأحمر، ومستودعات إغاثية، واختطفت جرحى وأطباءَ ومُسعفين، كما منعت بعض الأطباء من مزاولة تخصُّصهم طبقاً لقوانينها التمييزية، وقتلت كوادر عاملة في المجال الإنساني بتهمٍ متعددة، منها موالاتها للنظام السوري أو تعاونها معه أو مخالفتها سياسة التَّنظيم.

وبرزَ منذ بدايات عام 2018 دور هيئة تحرير الشام في تقييد العمل الإنساني في المناطق الخاضعة لسيطرتها شمالاً، خصوصاً العمل الإغاثي وتمثَّل ذلك في فرضها ضرورة تعامل المنظمات الإغاثية مع الإدارة العامة لشؤون المهجَّرين التابعة لحكومة الإنقاذ قبل المباشرة بتنفيذ أي مشروع، ودفع المنظمة الرسوم المترتبة على ذلك، كما تدخَّلت الهيئة في حالات عدة في فرض مكان توزيع المساعدات والفئة المستفيدة منها، وقد سجَّلنا اعتقالها كوادر عاملة في المجال الإنساني لمجرد تعبيرها عن وجهة نظر مخالفة لسياسة الهيئة، كما قامت لدى بسط سيطرتها على بعض المناطق ونقل السيطرة الإدارية على المنشآت المدنية من الحكومة المؤقتة إلى حكومة الإنقاذ، قامت باعتقال العديد من الكوادر من بينهم الكوادر العاملة في المجال الإنساني، كما لم تُحيِّد هيئة تحرير الشام المنشآت العاملة في المجال الإنساني في أثناء عمليات اقتتالها الداخلي؛ مُتسببة في مقتل العديد من الكوادر الإنسانية وملحقة أضراراً بمنشآت تابعة لها، كما قامت باتباع سياسة قوات النظام السوري في محاصرة بعض المشافي واقتحامها لغاية اعتقال أحد المرضى.

مع نهاية عام 2018 وبدء سيطرة هيئة تحرير الشام على مناطق واسعة من محافظة إدلب، أوقفَ عدد كبير من الحكومات ومن المنظمات الدولية تقديم أي دعم مادي لهذه المناطق؛ خوفاً من وصول جزء من هذا الدعم إلى تنظيمات مُصنَّفة على أنها إرهابية، وهذا انعكس بشكل سلبي جداً على حياة مئات آلاف السوريين وظروفهم المعيشية، وهم المتضرر الأول من سيطرة التنظيمات المتطرفة.

يُعتبر قصف المراكز الحيوية العاملة في المجال الإنساني من قبل قوات الحلف (قوات التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية) التحدي الأبرز لتلك المراكز في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش، ويُضاف إليه ممارسة قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي) سياسة الاعتقال بحق كوادر إغاثية على خلفية مخالفتهم سياستها.

من أبرز التَّحديات التي واجهت عمل المراكز الحيوية العاملة في المجال الإنساني في المناطق الخاضعة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة هو عمليات الاقتتال الداخلي فيما بينها، فلم تراعي حرمة الاعتداء على الكوادر العاملة في المجال الإنساني ومنشآتها، وتسبَّبت في إعاقة عمل تلك المراكز وفي إصابة بعض كوادرها وأحياناً مقتلهم.
وأخيراً، شهدت مجمل مناطق الشمال السوري الخارجة عن سيطرة قوات النظام السوري في الأشهر الأخيرة انفلاتاً أمنياً غير مسبوق، انعكس بشكل واضح على سير العمل الإنساني، حيث ازدادت وتيرة عمليات الخطف، وكان العاملون في المجال الإنساني الشريحة الأوسع التي طالتها تلك العمليات، وكان الخاطفون يطالبون بدفع فديات كبيرة، وفي بعض الحوادث تمَّ قتل المختطف بعد سلب ما يحمل من مبالغ نقدية أو بعد تقاضي الفدية، كما تعرَّضت مستودعات العديد من المنظمات الإغاثية لعمليات سلب.

التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد حسين المحمد[4]، أمين المستودعات في جمعية شام الخيرية العاملة في محافظة إدلب، الذي تعرَّض للخطف من قبل مسلحين مجهولين، فأخبرنا: **"ليلة الأربعاء 26/ كانون الأول/ 2018 وفي طريق عودتي من قرية ترمانين في إدلب إلى منزلي في مدينة سرمدا اعترضت طريقي سيارة في داخلها قرابة خمسة ملثمين مسلحين، أنزلوني من السيارة التي كنت أستقلُّها ووضعوني في صندوق سيارتهم واقتادوني إلى وجهة مجهولة، طوال مدة اختطافي كنت معصوب العينين، وبعد قرابة أسبوع أجبرني الخاطفون على الظهور في مقاطع مصورة أناشد فيها أهلي وأصدقائي للإسراع في دفع الفدية، استمرَّت المفاوضات 17 يوماً وبعد أن دفع أصدقائي الفدية وضعني الخاطفون وأنا معصوب العينين ومكبَّل اليدين قرب مدينة إدلب، وقد تمكنت بمساعدة بعض المارة من فك قيودي والتَّوجه إلى المدينة".**

[4] التقينا به في 12/ كانون الثاني/ 2019

ثالثاً: حصيلة أبرز الانتهاكات بحق القطاع الإنساني وفق قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

ألف: القتل خارج إطار القانون:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 1109 من الكوادر العاملة في المجال الإنساني على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2019، يتوزعون على النحو التالي:

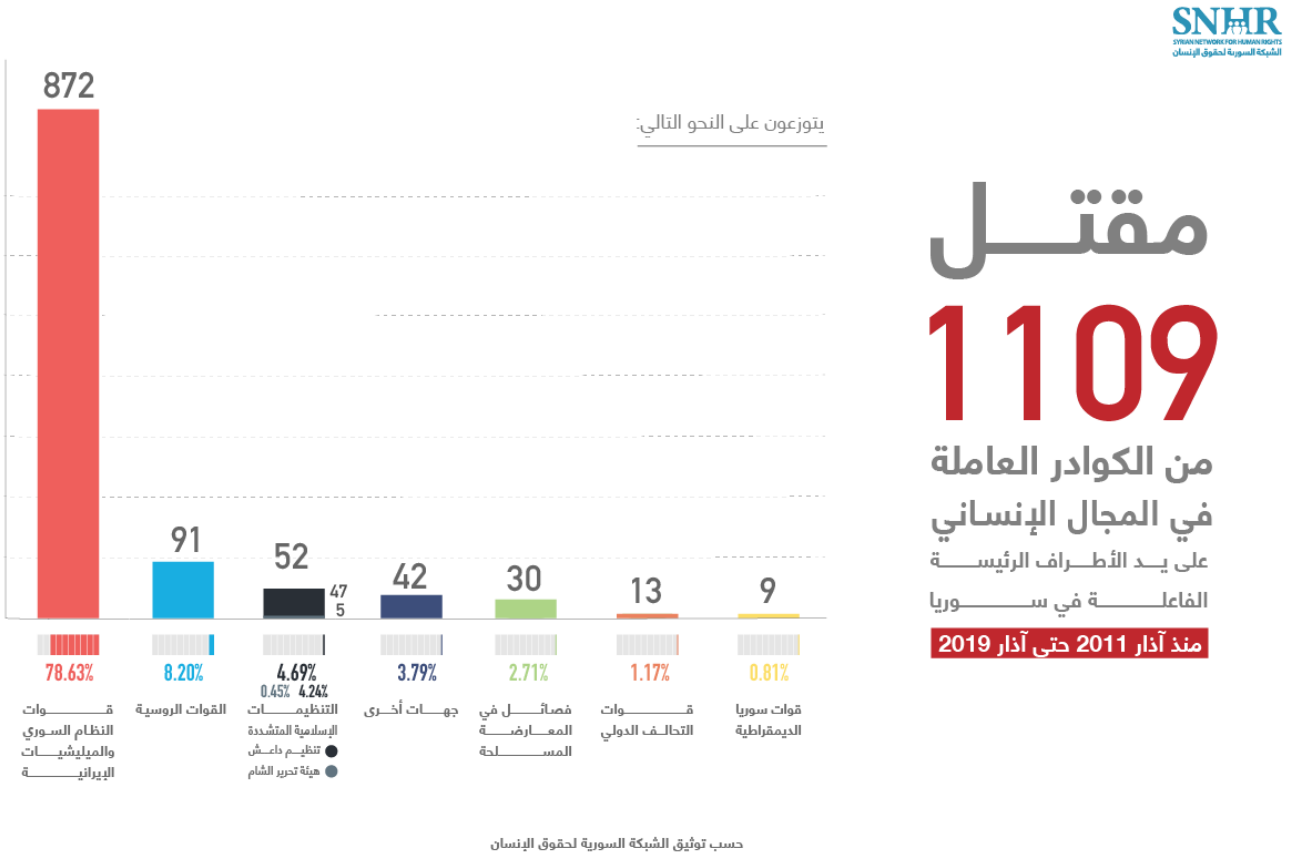

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):** 872
- **القوات الروسية:** 91
- **التنظيمات الإسلامية المتشددة:** 52، يتوزعون على النحو التالي:
  - تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): 47
  - هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة): 5
- **فصائل في المعارضة المسلحة:** 30
- **قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):** 9
- **قوات التَّحالف الدولي:** 13
- **جهات أخرى:** 42

باء: الاعتقال والاختفاء القسري:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 3984 من الكوادر العاملة في المجال الإنساني لا يزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2019، يتوزعون على النحو التالي:

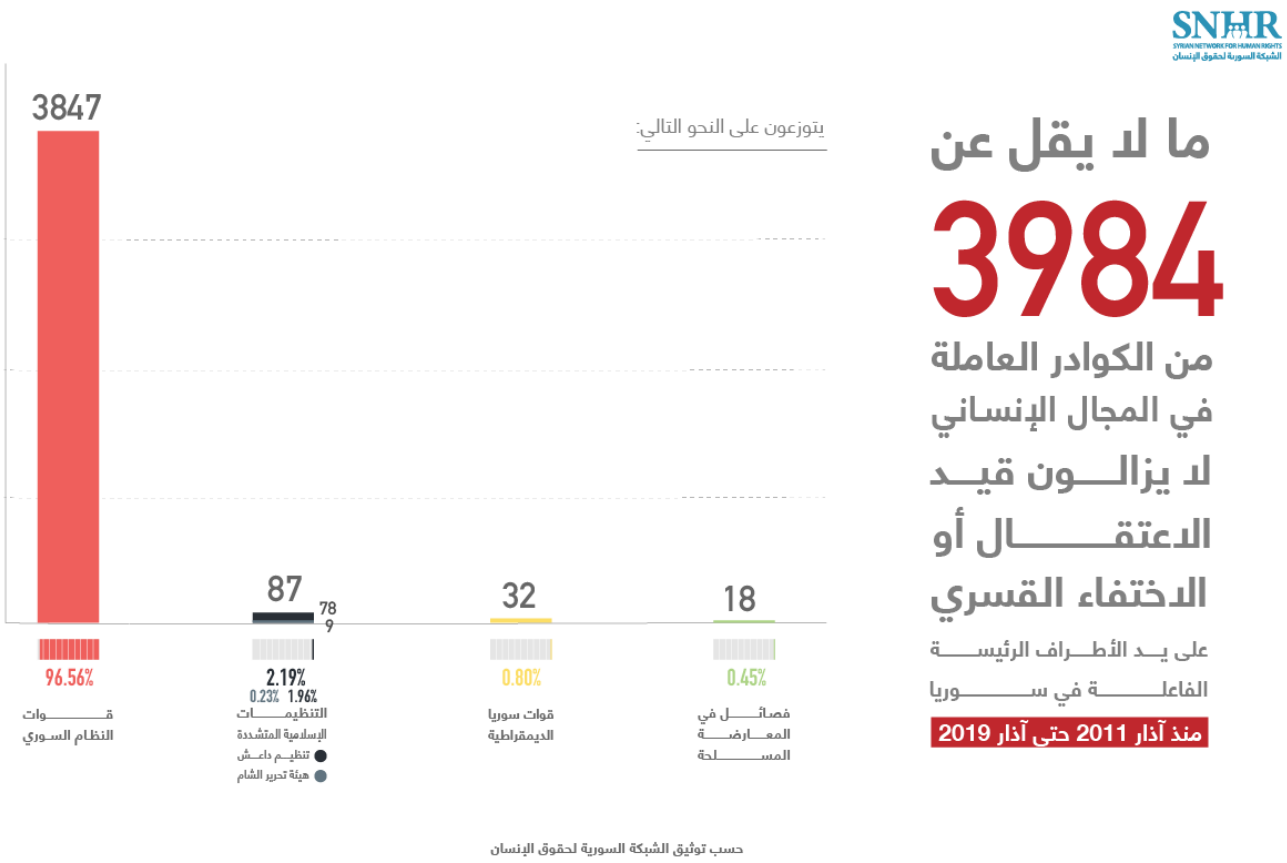

- **قوات النظام السوري**: 3847
- **التنظيمات الإسلامية المتشددة**: 87، يتوزعون على النحو التالي:
  - تنظيم داعش: 78
  - هيئة تحرير الشام: 9
- **فصائل في المعارضة المسلحة**: 18
- **قوات سوريا الديمقراطية**: 32

باء: حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية العاملة في المجال الإنساني:

سجلنا ما لا يقل عن 1463 حادثة اعتداء على مراكز حيوية عاملة في المجال الإنساني على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2019، يتوزَّعون على النحو التالي:

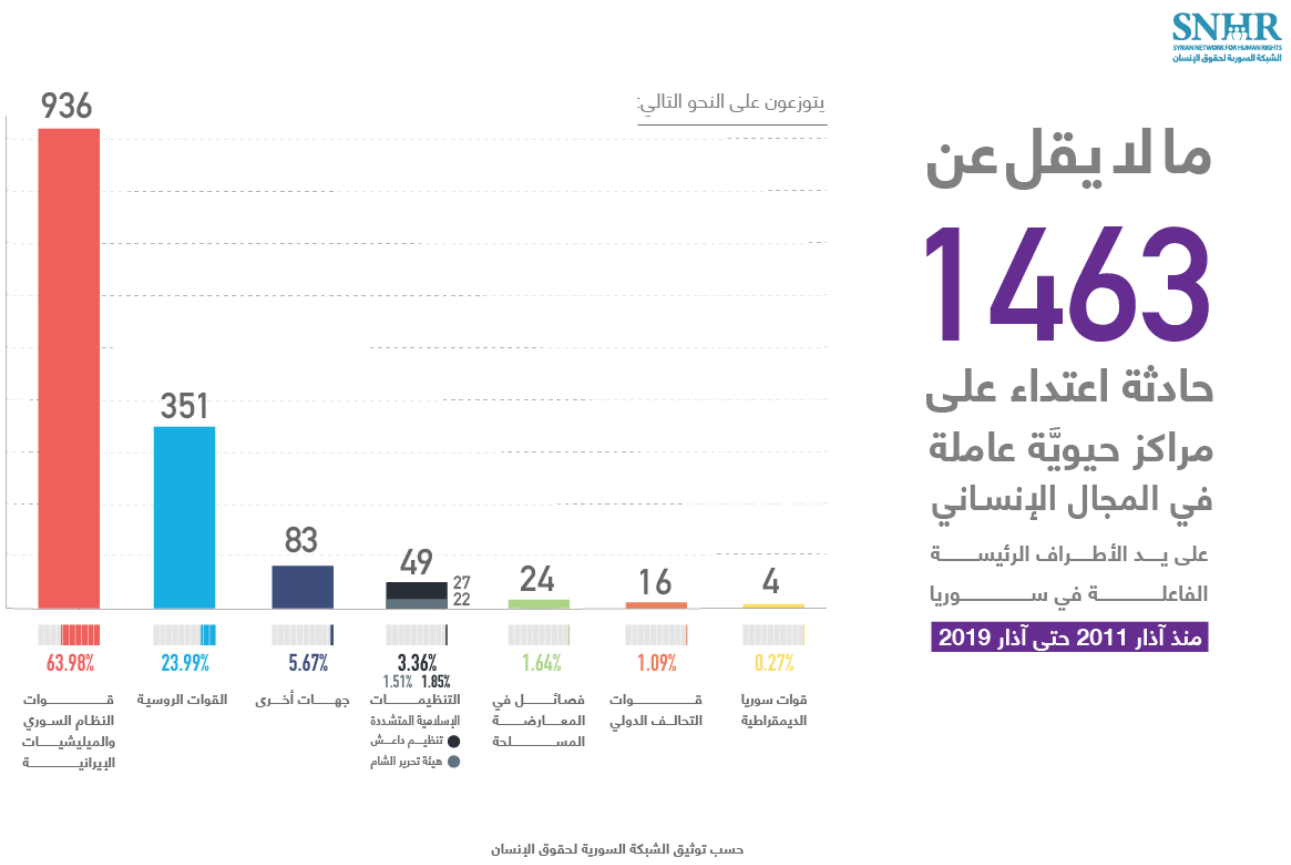

حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

- **قوات النظام السوري:** 936
- **القوات الروسية:** 351
- **التنظيمات الإسلامية المتشددة:** 49، يتوزعون على النحو التالي:
  - تنظيم داعش: 27
  - هيئة تحرير الشام: 22
- **فصائل في المعارضة المسلحة:** 24
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 4
- **قوات التَّحالف الدولي:** 16
- **جهات أخرى:** 83

رابعاً: نماذج عن حوادث لانتهاكات فظيعة وقعت بحقّ القطاع الإنساني في سوريا:

ألف: أبرز حوادث القتل خارج إطار القانون:

هشام صبحي عبد الرحمن، طبيب، من أبناء مدينة بانياس بمحافظة طرطوس، يبلغ من العمر حين اعتقاله 37 عاماً، وهو المؤسس الأول لمنظمة الأطباء السوريين الأحرار، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الخميس 19/ نيسان/ 2012 بينما كان في طريقه إلى مدينة دمشق، ويوم الجمعة 19/ كانون الأول/ 2014. عِلِمَ ذووه بنبأ إعدامه في سجن صيدنايا العسكري بمحافظة ريف دمشق.

ياسين قدرو، طبيب، من أبناء مدينة الحسكة، اقتحم تنظيم داعش منزله في حي النشوة بمدينة الحسكة يوم السبت 27/ حزيران/ 2015 وقتله رمياً بالرصاص بتهمة عمله طبيبَ نسائية.

صلاح الدين الطباع، متطوع في الهلال الأحمر السوري فرع دمشق، من حي الشاغور بمدينة دمشق، يبلغ من العمر حين اعتقاله 21 عاماً، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الجمعة 5/ أيلول/ 2014 في أثناء عبوره الحدود السورية اللبنانية. ثم أبلغنا ذووه يوم السبت 25/ تموز/ 2015 أنَّهم تأكدوا من إعدامه رمياً بالرصاص داخل مركز الإدارة العامة للمخابرات العسكرية في حي كفرسوسة بدمشق، وقامت السلطات السورية بتسليمهم هويته الشخصية دون تسليم جثمانه.

وفاء العكش، طبيبة جلدية، من أبناء مدينة اللاذقية، قضت يوم الثلاثاء 10/ تشرين الثاني/ 2015 جراء سقوط قذيفة صاروخية محلية الصنع على منطقة موقف سبيرو في مدينة اللاذقية، مصدرها مدفعية متمركزة في منطقة خاضعة لسيطرة حركة أحرار الشام الإسلامية إحدى فصائل المعارضة المسلحة.

حسن محمد الأعرج، طبيب داخلية قلبية، من أبناء مدينة كفر زيتا بمحافظة حماة، من مواليد عام 1970، متزوج ولديه أولاد، كان عملَ مديراً للمجمع الطبي الأمريكي السوري ومديراً لمديرية صحة حماة الحرة ومشفى كفر زيتا التخصصي، قُتل يوم الأربعاء 13/ نيسان/ 2016 جراء قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صاروخاً على سيارته أمام مشفى المغارة المركزي قرب مدينة كفر زيتا.

ليلى بتول المعروفة بفداء الحلبي، ناشطة في المجال الإغاثي، من أبناء مدينة حلب، من مواليد عام 1995، عازبة، طالبة في كلية الشريعة في جامعة حلب –السنة الثانية–، عملت في مجال الإرشاد الاجتماعي والتعليم والحماية الاجتماعية في مؤسسة فسحة أمل الإغاثية، قتلت يوم الثلاثاء 29/ تشرين الثاني/ 2016 جراء قصف المدفعية التابعة لقوات النظام السوري حي الزبدية في مدينة حلب.

علي حسين الأحمد، راغب محمد خير البكر، زكريا شعبان السعيد، محمد محمود المصطفى، أحمد عبد الجواد العيسى، من عناصر الدفاع المدني بمحافظة حلب – مركز الحاضر، قُتلوا يوم السبت 26/ أيار/ 2018 برصاص مسلحين مجهولين هاجموا مركز الحاضر التابع للدفاع المدني في قرية تل حدية بريف محافظة حلب الجنوبي، لم نتمكن من تحديد الجهة المسؤولة عن قتلهم حتى لحظة إعداد التقرير.

علي، من أبناء مدينة حمص، يبلغ من العمر 30 عاماً.

راغب، من أبناء قرية كوسنيا بريف محافظة حلب الجنوبي، يبلغ من العمر 36 عاماً.

زكريا، من أبناء مدينة حلب، يبلغ من العمر 29 عاماً.

محمد، من أبناء بلدة الزيارة بريف محافظة حماة الغربي، يبلغ من العمر 32 عاماً.

أحمد، من أبناء قرية أم الكراميل بريف محافظة حلب الجنوبي، يبلغ من العمر 37 عاماً.

علي الأحمد – راغب البكر – زكريا السعيد – محمد المصطفى – أحمد العيسى

أخبر عبد المعطي العبيد[5]، مدير مركز بردة للدفاع المدني، الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنه كان في منزله الذي يبعد نحو 20 كم عن موقع الحادثة: "**قرابة الساعة 02:00 علمت عن طريق المرصد الخاص بالدفاع المدني أنَّ مركز الحاضر تعرَّض لهجوم من قبل مجهولين أطلقوا النار على الزمرة المناوبة، فتوجَّهت إلى المركز فوراً ووصلت إلى الموقع بعد قرابة 45 دقيقة حيث وجدت 4 من العناصر قد فارقوا الحياة، و4 آخرين مصابين قمنا بإسعافهم، توفي أحدهم بعد ساعات**" أضاف عبد المعطي أنَّ محتويات المركز من آليات وقبضات قد سرقت، كما أنَّ هواتف العناصر ودراجاتهم النارية سُرقت أيضاً.

معمّر بكور، ناشط إغاثي، من أبناء قرية باتبو بريف محافظة حلب الغربي، من مواليد عام 1988، يعمل لدى منظمة Emissa الإنسانية، متزوج ولديه طفلان، قُتل يوم الأربعاء 30/ أيار/ 2018 جراء قصف قوات النظام السوري صاروخاً محمولاً على الكتف قرب سيارة كان يستقلها على الطريق الواصل بين قريتي الزيارة والعنكاوي في منطقة سهل الغاب بريف محافظة حماة الغربي.

حمدو عبد القادر العمر، إداري لدى منظمة "People in Need" من أبناء قرية الهبيط بريف محافظة إدلب الجنوبي، من مواليد عام 1976، اختطفته عناصر مسلحة يوم الإثنين 10/ كانون الأول/ 2018 بالقرب من مدينة سرمدا بريف محافظة إدلب الشمالي، واقتادته إلى جهة مجهولة. عُثِرَ عليه يوم السبت 5/ كانون الثاني/ 2019 مقتولاً بعدة طلقات نارية، قرب مزرعة حج محمد شرق مدينة الأتارب بريف محافظة حلب الغربي، على الرغم من دفع فدية مالية للخاطفين. لم نتمكن من معرفة الجهة المسؤولة عن اختطافه وقتله حتى لحظة إعداد التقرير. تخضع المنطقة لسيطرة هيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

باء: أبرز حوادث الاعتقال أو الإخفاء القسري:

سلطان سلطان

سلطان جمال سلطان، خريج كلية طب الأسنان، مدرب ومسعف في الهلال الأحمر العربي السوري، من أبناء مدينة القريتين شمال شرق محافظة حمص، من مواليد عام 1989. اعتقلته قوات النظام السوري يوم الجمعة 23/ أيلول/ 2011، لدى مروره من إحدى نقاط التَّفتيش التابعة لها في حي الفاخورة بمدينة حمص، وكانت آخر مشاهدة له في سجن صيدنايا العسكري بمحافظة ريف دمشق في تشرين الثاني/ 2013، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

[5] اتواصلنا معه عبر تطبيق واتساب في 5/ حزيران/ 2018

محمود خليل خبية وعماد نعمان الحجة، مُسعفان متطوعان في الهلال الأحمر العربي السوري، اعتقلتهما قوات النظام السوري يوم الأحد 2/ كانون الأول/ 2012، بينما كانا في مهمة رسمية في منطقة عدرا العمالية شرق محافظة ريف دمشق، ولا يزال مصيرهما مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولذويهما أيضاً.

محمود، من أبناء مدينة دوما شرق محافظة ريف دمشق، من مواليد عام 1988.

عماد، من أبناء مدينة دوما شرق محافظة ريف دمشق، من مواليد عام 1990.

عبد الجبار خلوف الصطيف، صيدلاني وناشط في المجال الطبي، من أبناء مدينة حماة، من مواليد عام 1981، يُعاني من أمراض مزمنة عدة، اعتقل عبد الجبار للمرة الأولى في نيسان/ 2013 على يد قوات النظام السوري التي اقتادته إلى مركز احتجاز تابع لها في مطار حماة العسكري، ثم أفرجت عنه بعد قرابة عشرة أيام من اعتقاله. ثم اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لقوى الأمن الجوي بمدينة حماة يوم الإثنين 1/ تموز/ 2013 إثرَ كمين نصبته له في صيدليته بمدينة حماة، واقتادته إلى جهة مجهولة وهو قيد الاختفاء القسري منذ ذلك الحين.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع أحد أقارب عبد الجبار[6] وأخبرنا بالتالي:" **نصب عناصر الأمن فخاً لعبد الجبار فدخلوا صيدليته بلباس مدني وأخبروه أنَّ لديهم مصاباً بحاجة إسعاف فسمح لهم بإحضاره، وعندما دخلوا أشهروا السلاح في وجه وبدأوا بتهديده، عرَض عليهم المال مقابل إطلاق سراحه، إلا أنَّهم اقتادوه إلى منزله وفتشوا المنزل وسرقوا ما فيه من مال واقتادوا عبد الجبار معهم أمام أعين زوجته وأطفاله**".

علي الجدعي، متطوع سابق لدى منظمة الدفاع المدني السوري، من أبناء قرية الدمينة بريف محافظة حماة الجنوبي، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الخميس 4/ تشرين الأول/ 2018 من قرية تلول الحمر بريف محافظة حماة الجنوبي، وكان ممن أجروا تسوية في وقتٍ سابق، ولا يزال مصيره مجهولاً للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

عبدو حسين نجار، طبيب أخصائي قلبية، يعمل في منظمة مركز الأوسم في قرية دير حسان بريف محافظة إدلب الشمالي، من أبناء قرية معارة النعسان بريف محافظة إدلب الشمالي، اختطفته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام يوم الأحد 2/ كانون الأول/ 2018 بينما كان في طريقه إلى عمله على الطريق الواصل بين قرية معارة النعسان وقرية دير حسان، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

[6] تواصلنا معه عبر تطبيق واتساب في 6 آذار 2018 (طلب منا إبقاء هويته سرية)

عدنان بستان كردي، طبيب، اختصاص علاج فيزيائي، من أبناء قرية بلاليكو التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، من مواليد عام 1955، اختُطفَ يوم الأربعاء 16/ كانون الثاني/ 2019 عبر كمين نصبته له عناصر غير مسلحة مجهولة، استدرجته لمعالجة حالة إسعاف عاجلة خارج مقرّ العيادة الواقعة في شارع الفيلات بمدينة عفرين وقامت باختطافه، ثم تواصلت مع عائلته وطلبت فدية مالية قدرها 10 آلاف دولار أمريكي مقابل الإفراج عنه.
قدَّمت عائلة الطبيب عدنان تسجيلات كاميرات المراقبة في العيادة إلى الشرطة العسكرية في مدينة عفرين، وعلمنا من ذوي عدنان أنَّ من الخاطفين من يتبع فصيل فيلق المجد ومنهم من يتبع فيلق الشام –وهي فصائل في المعارضة المسلحة– وبعدَ متابعة الخاطفين وإلقاء القبض عليهم أُفرِجَ عن عدنان يوم الثلاثاء 22/ كانون الثاني/ 2019 وعلى جسده آثار تعذيب شديد.

فواز حسين العلي، طبيب، من أبناء مدينة تل أبيض بريف محافظة الرقة الشمالي، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي) يوم السبت 23/ شباط/ 2019 إثرَ مداهمة منزله في مدينة تل أبيض، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تاء: أبرز حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية العاملة في المجال الإنساني:

السبت 23/ آب/ 2014 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري صواريخ عدة على المشفى الوطني في مدينة الطبقة جنوب محافظة الرقة؛ ما تسبب بمجزرة، من بين ضحاياها أربعة من الكادر الطبي العامل في المشفى. تخضع المدينة لسيطرة تنظيم داعش وقت الحادثة.

اقتحم عناصر تابعون لتنظيم داعش يوم الأربعاء 25/ شباط/ 2015 مشفى القورية الميداني بريف دير الزور الشرقي، وأغلقوه بعد مصادرة الأجهزة والأدوات الصحية كافة بحجة تعامل الكادر الطبي مع الصحوات والمرتدين.

الإثنين 6/ نيسان/ 2015 قصفت مدفعية متمركزة في منطقة خاضعة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة قذيفة صاروخية سقطت بالقرب من المركز الصحي الإشرافي في مدينة سلمية شرق محافظة حماة؛ أسفر القصف عن مقتل سبعة مدنيين، بينهم طفلان، وإصابة قرابة 18 آخرين بجراح، إضافة إلى أضرار مادية لحقت بالمركز. تخضع المدينة لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة.

الإثنين 15/ شباط/ 2016 شنَّ طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي أربع غارات بالصواريخ على مشفى ميداني تابع لمنظمة أطباء بلا حدود في قرية الحامدية بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما تسبب بمجزرة من بين ضحاياها تسعة من الكوادر الطبية العاملة في المشفى، أحدهم الطبيب عماد الدين محمد النسر. إضافة إلى دمار كامل في بناء المشفى المؤلف من أربعة طوابق. تخضع القرية لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

دمار إثرَ هجوم جوي روسي على مشفى ميداني في قرية الحامدية/ إدلب – 15/ شباط/ 2016

الإثنين 19/ أيلول/ 2016 شاركت طائرات مروحية تابعة لقوات النظام السوري، وطائرات ثابتة الجناح نعتقد غالباً أنها روسية في هجوم مكثف وبعدة هجمات على مركز للهلال الأحمر شرق بلدة أورم الكبرى، حيث استمر القصف قرابة ثلاث ساعات. ألقت المروحيات التابعة للنظام السوري ما لا يقل عن أربعة براميل متفجرة، وشنت الطائرات ثابتة الجناح الروسية ما لا يقل عن تسع غارات استخدمت فيها الصواريخ والرشاشات الثقيلة؛ ما تسبب بمجزرة بحق عمال الإغاثة وسائقي الحافلات، إضافة إلى دمار كبير في مبنى الهلال الأحمر، واحتراق ما يزيد عن 10 شاحنات مُحمَّلة بالمعونات الإغاثية. وقد أصدرنا تقريراً مفصلاً حول الحادثة.

الأربعاء 16/ تشرين الثاني/ 2016 قرابة الساعة 14:30 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي أربعة صواريخ استهدف ثلاثة منها مستودعات جمعية عطاء الإغاثية الواقعة في الحي الشمالي الغربي من قرية باتبو، بينما استهدف الصاروخ الرابع بناء سكنياً على بعد مسافة تُقدَّر بقرابة 300م شمال موقع الهجوم الأول؛ تسبَّب الهجوم في مجزرة، إضافة إلى دمار كبير في الأبنية السكنية ومستودعات جمعية عطاء الإغاثية. وقد أصدرنا تقريراً مفصلاً حول الحادثة.

خريطة تظهر المواقع التقريبية لأماكن سقوط الصواريخ:

السبت 25/ آذار/ 2017 ألقى الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري برميلاً متفجراً محملاً بغاز سام على مشفى اللطامنة الجراحي في بلدة اللطامنة بريف محافظة حماة الشمالي الغربي؛ ما تسبب في مقتل شخصين خنقاً، أحدهما طبيب الجراحة العظمية علي أحمد درويش، إضافة إلى إحداث فتحة في سقف مدخل المشفى وإصابة بنائه وتجهيزاته بأضرار مادية كبيرة وخروجه عن الخدمة. تخضع البلدة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

خريطة تُظهر موقع مشفى اللطامنة وموقع سقوط البرميل المحمل بغازات سامة

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع الممرض عبد الله[7] أحد الكوادر الطبية التي وصلت إلى موقع الهجوم وساهمَ في نقل المصابين إلى مشفى كفر زيتا "**عندما وصلنا كان البرميل ساقطاً على باب المشفى وتسرَّب منه الغاز إلى داخل المشفى، بدأنا إسعاف العناصر الطبية، الذين بدت عليهم أعراض سعال وضيق نفس وتشنجات، وعملنا على نقلهم إلى المشفى، وهناك بقيت مع الدكتور علي درويش، نزعتُ عنه ثيابَه وساعدته بالاستحمام، وأخضعته لجلسة إزذاذ وأوكسجين، وتدخلنا بإسعافه بالمواد المتوفرة لدينا وقرر الأطباء نقله إلى مشافي الشمال**" أضافَ عبد الله أنَّه كان مرافق الطبيب علي في السيارة وأنَّ سوء حالته تطلَّب منهم التوقف في أحد المشافي: "**بدأ يعاني من اختلاجات، توقفنا في منتصف الطريق من أجل تنبيبه في أحد المشافي وعند التَّنبيب توقَّف قلبه نتيجة قلة الأكسجين، حيث كانَ شبه معدوم، إضافة إلى كثرة المفرزات الرغوية في رئتيه**".

[7] تواصلنا معه عبر تطبيق واتساب في 7 آذار 2018

السبت 29/ نيسان/ 2017 قرابة الساعة 12:00 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات الحلف السوري الروسي ما لا يقل عن صاروخين شديدي الانفجار مُستهدفاً مركز الدفاع المدني 107 شمال مدينة كفر زيتا –على الطريق المؤدي إلى قرية تل عاس–؛ ما تسبب في مقتل 8 من عناصر الدفاع المدني. بعد الهجوم الأول سجَّلنا سلسلة من الهجمات المتتالية استمرت ما لا يقل عن أربع ساعات استخدمت فيها قوات الحلف السوري الروسي سلاح الجو والراجمات الأرضية؛ مُستهدفة محيط مركز الدفاع المدني 107 وفرق الإسعاف وعناصر الدفاع المدني الذين كانوا يقومون بعمليات الإنقاذ، وقد تعرَّض مركز الدفاع المدني 109 بين الساعة 19:30 و20:30 من اليوم ذاته لاستهداف طيران ثابت الجناح تابع للنظام السوري؛ ما أدى إلى تضرر في بنائه وهو مركز متخصص في إزالة مخلفات الأسلحة. وقد أصدرنا تقريراً مفصلاً حول الحادثة.

خريطة تظهر موقع مركز الدفاع المدني 107 وآثار الدمار فيه جراء هجوم جوي لقوات الحلف السوري الروسي:

الجمعة 2/ آذار/ 2018 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات التحالف الدولي بالصواريخ المشفى الميداني المعروف بمشفى نبض الحياة في مدينة الشعفة التابعة لمدينة البوكمال بريف محافظة دير الزور الشرقي؛ ما أدى إلى دمار بناء المشفى بشكل كامل وخروجه عن الخدمة، تخضع القرية لسيطرة تنظيم داعش وقت الحادثة.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

• تُعتبر الهجمات المتعمدة ضدَّ الوحدات الطبية والموظفين الطبيين والأشخاص الذين يحملون شارات مميزة وتحميهم اتفاقيات جنيف والأشخاص العاملين في مجال المساعدات الإنسانية أو بعثات حفظ السلام جريمة حرب، ويدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم بموجب المادة 8 من ميثاق المحكمة، وتُشكل انتهاكا للقواعد 31 و 32 و 45 و 55 و56 من القانون الدولي الإنساني العرفي.

• إنَّ الحوادث الواردة في هذا التَّقرير تُمثِّل بشكل لا يقبل التَّشكيك خرقاً لقراري مجلس الأمن رقم 2139 و2254 القاضيَين بوقف الهجمات العشوائية، وانتهاكاً عبر جريمة القتل العمد للمادتين السابعة والثامنة من قانون روما الأساسي، ما يُشكل جرائم حرب.

• الهجمات الواردة في التقرير تُشكِّل خرقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2286 القاضي بوقف الانتهاكات والتَّجاوزات التي ترتكب في النِّزاعات المسلحة ضدَّ العاملين في المجال الطبي والعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية الذين يزاولون حصرياً مهامَ طبية، وضدَّ وسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك ضد المستشفيات وسائر المرافق الطبية الأخرى.

• نؤكد على أنَّ معظم حوادث القصف الواردة في التَّقرير قد استهدفت أفراداً مدنيين عُزَّل، وبالتالي فإنَّ القوات المعتدية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحقَّ في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.

• تُعتبر الهجمات الواردة في التَّقرير بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أنَّ القذائف قد أُطلقت على منشآت وآليات تستخدم لتقديم الخدمات الإنسانية ولم توجَّه إلى هدف عسكري مُحدَّد.

• إنَّ عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

• على مجلس الأمن إعادة تقييم درجة خطورة انتهاكات حقوق الإنسان ودرجة تهديدها للأمن والسلام الإقليميين والدوليين، واللجوء إلى الفصل السابع لحماية المنشآت والعاملين في الحقل الإنساني في سوريا.

• يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرارين رقم 2139 و2254 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.

• يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.

• توسيع العقوبات لتشملَ النظام السوري والإيراني والروسي المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدَّ الإنسانية ضدَّ الشَّعب السوري.

• إدراج الميليشيات التي تُحارب إلى جانب الحكومة السورية، والتي ارتكبت مذابح واسعة، كالميليشيات الإيرانية، وحزب الله اللبناني والألوية الشيعية الأخرى، وجيش الدفاع الوطني، والشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية.

• التَّوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفاً رسمياً "بعد أن ارتكبت جرائم ضدَّ الإنسانية" فيما يتعلق بالجانب الإغاثي، والتَّوقف عن إمدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية والمعنوية، والتي غالباً لا تصل إلى مُستحقيها بل إلى الموالين للحكومة السورية.

إلى المجتمع الدولي:

• في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلَلِه الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدَّعم المقدَّمة على الصَّعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

• دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)"، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية واتفاقيات أستانة، وبالتَّالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرَّته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولايزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

• تجديد الضَّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السَّامية لحقوق الإنسان:

على المفوضية السامية أن تُقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الحوادث الواردة في هذا التقرير، والحوادث التي سبقتها باعتبارها علامة صارخة في ظلِّ انتهاكات يومية متفرقة أقلَّ حجماً، ومحاولة تنفيذ التَّوصيات الواردة في هذا التقرير.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

النَّظر في الحوادث الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

دعم الآلية الدولية المحايدة المنشأة بقرار الجمعية العامة رقم 71/248 الصادر في 21/ كانون الأول/ 2016 وفتح محاكم الدول المحلية التي لديها مبدأ الولاية القضائية العالمية، وملاحقة جرائم الحرب المرتكبة في سوريا.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن استخدام الدولة السورية كأنَّها ملك عائلة خاص.
- التوقف عن إرهاب المجتمع السوري عبر قتل الكوادر التي تقدم لهم الخدمات الطبية والإسعاف والإنقاذ والإغاثة.
- التَّوقف عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العرفي الإنساني.
- تحمُّل التَّبعات القانونية والمادية كافة، وتعويض الضحايا وذويهم من مقدرات الدولة السورية.

إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض جميع المراكز والمنشآت المتضررة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العرفي الإنساني.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

• يتوجب على دول التَّحالف الدَّولي أن تعترف بشكل صريح أنَّ بعض عمليات القصف خلَّفت قتلى مدنيين أبرياء، وأن تحاول بدلاً عن الإنكار المسارعة في فتح تحقيقات جديَّة، والإسراع في عمليات تعويض الضحايا والمتضررين، والاعتذار منهم.

• يجب على الدول الدَّاعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.

• يتوجب إيقاف جميع أشكال دعم قوات سوريا الديمقراطية بالسِّلاح وغيره، حيث أن تزويد هذه القوات بالسِّلاح والدَّعم مع العلم بإمكانية استخدامها له في جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية، يُعتبر بمثابة مساهمة في ارتكاب هذه الجرائم.

إلى فصائل المعارضة المسلحة:

ضمان حماية المراكز الحيويَّة العاملة في المجال الإنساني والكوادر العاملة فيها، في جميع المناطق وفتح تحقيقات في الحوادث الواردة في هذا التقرير.

إلى المنظمات الإنسانية حول العالم:

•يجب على المنظمات الإنسانية العاملة في سوريا عدم الفصل بين المساعدة والحماية، ويجب أن تبلغ عن جميع الانتهاكات التي تتعرَّض لها في أثناء تأدية عملها.

•يجب على المنظمات الإنسانية العاملة في سوريا التَّهديد باستخدام الإدانة والشجب في حال تكرار الانتهاكات.

• هناك حاجة كبيرة لكافة أشكال الدعم الإنساني في سوريا في ظل تزايد أعداد النازحين ومن هم بضيق مادي كبير، يجب عدم إيقاف عمليات الدعم اللازمة لتشغيل المنشآت العاملة في المجال الإنساني كالمشافي واستمرار تقديم المعونات الإغاثية، كما يجب على المنظَّمات العالمية إرسال متطوعين للعمل في المناطق غير الخطرة لدعم الكوادر الطبية وإسعاف المرضى الذين يتم إسعافهم إليها.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.

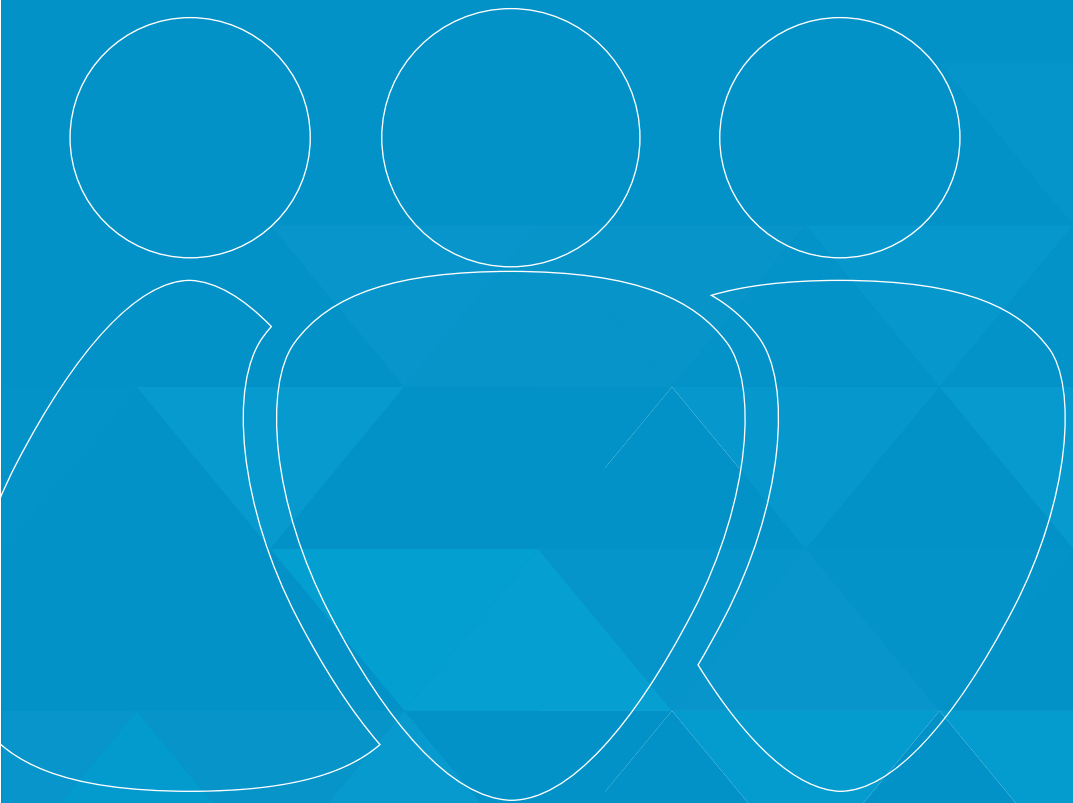

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org